PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Aqaraia**
DATE:	**15-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**60,000**
TITLE:	**USD 43 billion in expected investments in the field of energy until 2020**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Staff Report**

حسب «أبيكورب»

43 مليار دولار استثمارات متوقعة بمجال الطاقة حتى 2020

أبيكورب APICORP

علقت مؤسسة «أبيكورب» المؤسسة العربية للبترول والطاقة في تقريرها الشهري الصادر في الأسبوع الثاني من شهر مايو الجاري على أوضاع الطاقة في مصر مؤكدة أن مستقبل الطاقة بمصر يحتاج إلى استثمارات تصل إلى 43 مليار دولار حتى عام 2020، تنقسم بين 28 مليار دولار لتوليد مصادر طاقة بالإضافة إلى 15 مليار دولار لتطوير وتحديث المحطات والآبار القائمة والبحث العلمي وتوليد مصادر طاقة متجددة.

وأشارت إلى أنه في ظل استمرار أزمة النقد الأجنبي وعجز الموازنة نتيجة تراجع الاستثمارات الأجنبية والسياحة يبقى أمام مصر بديل وحيد يتمثل في تمويل تلك الطفرة من خلال اتفاقيات التعاون الدولية والاستثمارات الأجنبية التي تندفع نحو السوق المصرى نتيجة مجموعة من الحوافز الطبيعية، إضافة إلى ما تقدمه الحكومة المصرية من تشجيع كبير للمستثمرين الأجانب.

وتوقع التقرير أن يصل إنتاج مصر من الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المختلفة إلى 56 جيجاوات في عام 2020 بإضافة 21 جيجاوات إلى مستوى الإنتاج الحالي الذي يصل في المتوسط إلى 25 جيجاوات الذي يمثل ما يزيد على 90٪ من الحاجة التي تتزايد باستمرار في كبرى دول الشرق الأوسط من حيث التعداد السكاني بالإضافة إلى الزيادة المطردة في النشاط الاقتصادي وخاصة كثيف الاستهلاك للطاقة مما يضاعف من الاحتياجات في سنوات قليلة.

وعلى صعيد مشكلة نقص توافر الغاز الطبيعي مما دفع الحكومة إلى الاستيراد في السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أن كانت مصر من الدول المصدرة للغاز الطبيعي، أشار التقرير إلى أن توافر الغاز الطبيعي سوف يكون أول الإنجازات المتوقعة في مجال الطاقة في مصر بنهاية العام المقبل، مرجعا ذلك إلى التوقعات الخاصة بدخول إنتاج حقل «زهر» العملاق إلى الإنتاج التجاري خلال تلك الفترة كمرحلة أولى التي تتزايد بعد ذلك باستكمال إنتاج باقي الحقل وإضافة حقول جديدة في منطقة الدلتا التي تقوم بالتنقيب عنها شركة «بي بي» البريطانية.

وأشاد تقرير مؤسسة «أبيكورب» بجهود الحكومة الرئيسية لتمويل استثمارات الطاقة خلال فترة وجيزة للغاية وفي مقدمتها التمويل الروسي لمشروع الضبعة النووي، وكذلك التمويل الصيني للعديد من مشروعات الطاقة المتجددة، إضافة إلى الاستثمارات في مجال الطاقة وأبرزها استثمارات شركات «سيمنز» و«إيني» الإيطالية و«بي بي» البريطانية.

استعرض التقرير تفصيلا مجموعة من المشروعات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومة وفي مقدمتها مشروع توليد 4.8 جيجاوات كهرباء من خلال استخدام الغاز الطبيعي الذي تقوم به شركتا «أوراسكوم» و«سيمنز» الذي يتوقع له أن يكون الأكبر على مستوى العالم إضافة إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع شركات محلية وعالمية لإنشاء مصانع لتحويل الفحم إلى طاقة كهربائية بتوقعات توليد 20 جيجاوات.

وأوضح أن هناك تدفقا كبيرا للاستثمارات الأجنبية على قطاع الطاقة المتجددة في مصر ودلل على ذلك باستمرار توقيع الشركات من كافة دول العالم لعقود ومذكرات تفاهم مع الحكومة المصرية، مشيرا إلى إعلان شركة ليكيلا باور البدء في تنفيذ محطة للطاقة الشمسية في منطقة بنبان بقدرات 50 ميجاوات واستثمارات 90 مليون دولار في أكتوبر المقبل.

وقال كريس أنطونو.. الرئيس التنفيذي للشركة، إن الشركة تنفذ 3 مشروعات في مجال الطاقة الشمسية والرياح بمناطق بنبان وخليج السويس، وأوضح أن القدرة الإنتاجية لمحطة بنبان تبلغ 50 ميجاوات باستثمارات 90 مليون دولار، أما المحطتان الأخريان فبخليج السويس، وتصل قدرة الأولى إلى 50 ميجاوات باستثمارات ما بين 80 و90 مليون دولار في عام 2016، أما المحطة الثانية للرياح، وهي بقدرة 250 ميجاوات، وسيبدأ التنفيذ بها في أواخر 2017 وأوائل 2018 باستثمارات 350 مليون دولار بنظام الـPOO.

كذلك أعلنت شركة كاكو للطاقة المتجددة سعيها لزيادة استثماراتها في السوق المصرى إلى 500 مليون جنيه خلال السنوات الأربع المقبلة، وفق ما أعلنه قدور السريسي.. المدير التنفيذي للشركة على هامش مؤتمر بزنس نيوز للطاقة، وتهدف الشركة للمشاركة في 10 مشروعات من بين 36 مشروعا للطاقة مزمع إقامتها في منطقة بنبان بمحافظة أسوان، بالشراكة مع شركات إيطالية وصينية، إضافة إلى أوراسكوم كونستراكشون، وتخطط الشركة لتمويل مشروعاتها في المنطقة بمساعدة من الصندوق السعودي للتنمية، وقال السريسي إن القرض التي ستحصل عليه الشركة سيسدد على 18 سنة، تشمل ثلاث سنوات فترة سماح، و15 سنة للسداد.

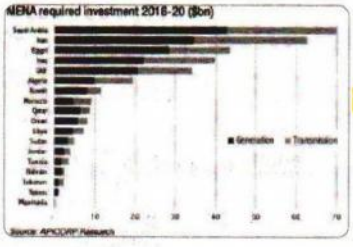

وتنافس مصر دولة المغرب في الاستثمار بمصادر الطاقة المتجددة، حيث يأتي المغرب في مقدمة دول المنطقة والعالم في توليد الطاقة من المصادر المتجددة كالشمس والرياح.

وأشار التقرير إلى أن إضافات مصر من الطاقة الكهربائية خلال السنوات الخمسة المقبلة لسد احتياجاتها تصل إلى أربعة أضعاف ما سوف تحتاجه بلدان منطقة الشرق الأوسط التي قد تحتاج إلى 5.4 جيجاوات حتى 2020 في الوقت الذي يتوقع أن تنتج مصر قرابة 21 جيجاوات في إشارة إلى إمكانية أن تستخدم مصر تلك الطاقة الإضافية للتصدير للبلدان المجاورة.

وكشفت وزارة الكهرباء والطاقة عن ملامح استراتيجية الطاقة المتجددة 2030، حيث أعلن الدكتور محمد شاكر.. وزير الكهرباء، خلال المؤتمر السنوى الثالث للطاقة الذى نظمته مؤسسة «بزنس نيوز» أن الدولة لديها استراتيجية حتى عام 2030 لتطوير قطاع الطاقة المتجددة، كما كشف أسامة عمران.. نائب وزير الكهرباء عن أن الوزارة تتفاوض مع شركات عالمية لإنشاء محطات طاقة تعمل بالفحم النظيف، مع اقتراب تشغيل محطة طاقة تعمل بالفحم بقدرة 2500 ميجاوات.

وتريد الوزارة تعزيز الاعتماد على طاقة الشمس والرياح والماء بنسبة 20 ٪ بحلول عام 2022، وبنسبة 25 ٪ بحلول عام 2030. بينما أعلن اللواء محمد العصار.. وزير الدولة للإنتاج الحربي، أنه من المقرر إنشاء مصنع لإنتاج معدات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خلال 2016 بالتعاون مع شركات ألمانية وصينية وروسية وكورية إضافة إلى دراسة إمكانية إنشاء مصنع للألواح الشمسية بالتعاون مع شركات الطاقة العالمية وفي المتوقع الانتهاء من دراسة المشروع بحلول نهاية العام الحالي.

وتخطط مصر لتلبية الطلب المحلى على الكهرباء عبر إضافة قدرات تصل إلى 800 ميجاوات في 2016 / 2017، و13.9 ألف ميجاوات في 2017 / 2018، باستثمارات تصل إلى 130 مليار جنيه حسبما صرحت صباح مشالي.. وكيلة وزارة الكهرباء لشؤون تطوير الأداء، كما تخطط الوزارة لاستثمار نحو 140 مليار جنيه، بحلول عام 2030، لإضافة 52 جيجا وات إلى شبكة الكهرباء. وسيتم إنتاج 4 ٪ من إجمالى الطاقة الكهربائية عن طريق محطات الطاقة النووية، وسط توقعات بأن يتم الانتهاء من أول وحدتين في محطة الضبعة النووية بحلول 2023، في حين سيتم إنتاج 15 ٪ عن طريق الفحم.

الجدير بالذكر أن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء قد وافق على إعطاء 56 تصريحا مؤقتا لشركات الكهرباء التي تعتمد على الطاقة الشمسية بحسب تصريحات رئيس الجهاز.. حاتم وحيد، مؤكدا أن الجهاز ينتظر انتهاء الشركات من الحصول على تمويل لتحويل رخصهم المؤقتة إلى دائمة.